

الفتاوى الهندية في مذهب الإمام الأعظم أبي حنيفة النعمان

@ 279 @ الأخرى أن ترضى فنكاحهما باطل كذا في الذخيرة قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع رجل وكل رجلا أن يزوجه امرأة ووكل رجلا آخر بمثل ذلك فزوجه كل واحد منهما امرأة بغير أمرها وهما أختان من الرضاة وخرج الكلامان معا فهما باطلان وكذلك لو كان أحد النكاحين برضا المرأة وكان كلامهما برضاها كذا في المحيط قال محمد رحمه الله تعالى رجلان لم يوكلتا بنكاح وكانا فضوليين زوجا رجلا أختين في عقدتين متفرقتين برضا الأختين وخاطب عن كل واحدة منهما خاطب ووقع العقدان معا فبلغ ذلك الزوج وأجاز نكاح إحداها جاز ولو أنهما زواجه في عقدة بأن قال كل واحد منهما زوجت فلانة وفلانة وخاطب عنهما رجلان لا يجوز شيء من ذلك كذا في الذخيرة تزوج أختين وإحداها معتدة الغير أو منكوحته يصح نكاح الفارغة كذا في محيط السرخسي ولا يحل أن يتزوج أخت معتدته سواء كانت العدة عن طلاق رجعي أو بائن أو ثلاث أو عن نكاح فاسد أو عن شبهة وكما لا يجوز أن يتزوج أختها في عدتها فكذا لا يجوز أن يتزوج واحدة من ذوات المحارم التي لا يجوز الجمع بين اثنتين منهن وكذا لا يجوز أن يتزوج أربعاً سواها عنده هكذا في الكافي ولو أعتق أم ولده لم يحل له تزوج أختها حتى تنقضي عدتها ويحل أربع سواها عنده وعندهما تحل الأخت أيضاً كذا في فتح القدير فإن قال الزوج أخبرتني أن عدتها انقضت فإن كان ذلك في مدة لا تنقضي في مثلها العدة لا يقبل قوله ولا قولها إن أخبرت إلا أن تفسره بما هو محتمل من إسقاط سقط مستبين الخلق أو نحوه وإن كان ذلك في مدة تنقضي في مثلها العدة إن صدقته أو كانت ساكتة أو غائبة فله أن يتزوج أخرى أو أختها إن شاء ذلك وكذلك إن كذبت في قول علمائنا كذا في المبسوط ويجوز لزوج المرتدة إذا لحقت بدار الحرب تزوج أختها قبل انقضاء عدتها كما إذا ماتت فإن عادت مسلمة فإما بعد تزوج الأخت أو قبله ففي الأول لا يفسد نكاح الأخت لعدم عود العدة وفي الثاني كذلك عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى لأن العدة بعد سقوطها لا تعود بلا سبب جديد وعندهما ليس له تزوج الأخت وعودها مسلمة يصير شرعاً لحاقها كالغيبة ألا يرى أنه يعاد إليها مالها وتعود معتدة كذا في فتح القدير ولا يجوز الجمع بين امرأتين كل منهما عمة للأخرى ولا بين امرأتين كل منهما خالة للأخرى وصورة ذلك أن يتزوج كل من رجلين أم الآخر ويولدها بنتا فيكون كل واحدة من البنيتين عمة للأخرى ولو تزوج كل من رجلين بنت الآخر وأولدها كانت بنت كل واحد منهما خالة للأخرى كذا في الهداية وحل تزوج المضمومة إلى محرمة وصورته أن يتزوج امرأتين إحداها لا يحل له نكاحها بأن كانت محرمة له أو ذات زوج أو وثنية والأخرى يحل نكاحها صح نكاح من تحل وبطل نكاح الأخرى والمسمى كله للتي جاز نكاحها وهذا عند أبي حنيفة رحمه

اﻟﻌﺎﻟﻰ ﻛﺬا ﻓﻲ ﺗﺒﻴﻴﻦ ﻭﻟﻮ ﺩﺧﻞ ﺑﺎﻟﺘﻲ ﻻ ﺗﺤﻞ ﻓﺎﻟﻤﺬﻛﻮﺭ ﻓﻲ ﺍﻟﺄﺼﻞ ﺃﻥ ﻟﻬﺎ ﻣﻬﺮ ﺍﻟﻤﺜﻞ ﺑﺎﻟﻐﺎ
ﻣﺎ ﺑﻠﻎ ﻭﺍﻟﻤﺴﻤﻰ ﻛﻠﻪ ﻟﻠﻤﺤﻠﻠﻪ ﻗﺎﻝ ﻓﻲ ﺍﻟﻤﺒﺴﻮﻁ ﻭﻫﻮ ﺍﻟﺄﺼﺢ ﻋﻠﻰ ﻗﻮﻝ ﺃﺑﻲ ﺣﻨﻴﻔﻪ ﺭﺣﻤﻪ ﺍﻟﻌﺎﻟﻰ
ﻫﻜﺬﺍ ﻓﻲ ﺍﻟﻘﺪﻳﺮ ﺍﻟﻘﺴﻢ ﺍﻟﺨﺎﻣﺲ ﺍﻟﺌﻤﺎﺀ ﺍﻟﻤﻨﻜﻮﺣﻪ ﻋﻠﻰ ﺍﻟﺤﺮﻩ ﺃﻭ ﻣﻌﻬﺎ ﻻ ﻳﺠﻮﺯ ﻧﻜﺎﺡ ﺍﻟﺌﻤﻪ ﻋﻠﻰ
ﺍﻟﺤﺮﻩ ﻭﻻ ﻣﻌﻬﺎ ﻛﺬﺍ ﻓﻲ ﻣﺤﻴﻂ ﺍﻟﺴﺮﺧﺴﻲ ﻭﻛﺬﺍ ﺍﻟﻤﺪﺑﺮﻩ ﻭﺃﻡ ﺍﻟﻮﻟﺪ ﻛﺬﺍ ﻓﻲ ﻓﺘﺢ ﺍﻟﻘﺪﻳﺮ ﻭﻟﻮ ﺟﻤﻊ
ﺑﻴﻦ ﺍﻟﺌﻤﻪ ﻭﺍﻟﺤﺮﻩ ﻓﻲ ﻋﻘﺪﻩ ﻭﺍﺣﺪﻩ ﺻﺢ ﻧﻜﺎﺡ ﺍﻟﺤﺮﻩ ﻭﺑﻄﻞ ﻧﻜﺎﺡ ﺍﻟﺌﻤﻪ ﻭﻫﺬﺍ ﺇﺫﺍ ﻛﺎﻥ ﻳﺼﺢ ﻧﻜﺎﺡ
ﺍﻟﺤﺮﻩ ﻭﺣﺪﻫﺎ ﻓﺈﻥ ﻟﻢ ﻳﺼﺢ ﻓﻀﻤﻬﺎ ﺇﻟﻰ ﺍﻟﺌﻤﻪ ﻻ ﻳﻮﺟﺐ ﺑﻄﻼﻥ ﻧﻜﺎﺡ ﺍﻟﺌﻤﻪ ﻛﺬﺍ ﻓﻲ ﺍﻟﺨﻼﺻﻪ ﻭﻟﻮ ﻧﻜﺢ
ﺍﻟﺌﻤﻪ ﺛﻢ ﺍﻟﺤﺮﻩ ﺻﺢ ﻧﻜﺎﺣﻬﻤﺎ ﻛﺬﺍ ﻓﻲ ﻓﺘﺎﻭﻯ ﻗﺎﻀﻲ ﺧﺎﻥ ﻓﺈﻥ ﺗﺰﻭﺝ ﺌﻤﻪ ﻋﻠﻰ ﺣﺮﻩ ﻓﻲ ﻋﺪﻩ ﻣﻦ ﻃﻼﻕ
ﺑﺎﺋﻦ ﺃﻭ ﺛﻼﺛ ﻟﻢ ﻳﺠﺰ ﻋﻨﺪ ﺃﺑﻲ ﺣﻨﻴﻔﻪ ﺭﺣﻤﻪ ﺍﻟﻌﺎﻟﻰ